



الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨-٢٠١٣ والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٢-٢٠١٣

التقرير الرابع المقدم من لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي إلى جمعية الصحة العالمية الرابعة والستين

١- عقدت لجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي اجتماعها الرابع عشر في جنيف في يومي ١٢ و ١٣ أيار/ مايو ٢٠١١ برئاسة الدكتور علي جعفر محمد (عمان).^١

٢- ونظرت اللجنة في الصيغة المنقحة للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨-٢٠١٣ والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٢-٢٠١٣، وهي الصيغة التي أضيفت إلى جدول الأعمال بناءً على طلب بعض الدول الأعضاء. وأبرزت اللجنة أن مسائل الميزانية تشكل لب وظائفها وينبغي أن تتمكن اللجنة من استعراض الصيغة المنقحة للميزانية البرمجية المقترحة قبل أن تعرض على جمعية الصحة. ولاحظت اللجنة أن بعض الأحداث غير المألوفة في العام الماضي قد دفعت بالمجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ إلى أن يطلب من الأمانة إدخال تسويات على الميزانية المعروضة عليه آنذاك بحيث تمثل مستوى واقعياً حسب الإيرادات والنفقات المتوقعة في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية السائدة.

٣- وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي بذلتها الأمانة في أعقاب اجتماع المجلس التنفيذي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ من أجل تنقيح الميزانية البرمجية المقترحة، والتشاور الواسع النطاق مع الدول الأعضاء حول هذا التنقيح في غضون الوقت الضيق جداً متاح لها، وتسليم الوثيقة في حينها. وسلمت اللجنة بأن النص المنقح للميزانية البرمجية المقترحة قد بدد مخاوف كثيرة ولبى الطلبات التي أصدرها المجلس التنفيذي إبان اجتماعه في كانون الثاني/ يناير.

٤- ورحبت اللجنة بتعديل المستوى العام للصيغة المنقحة من الميزانية حيث رأتها متناسباً مع الإيرادات المتوقعة للثانية ٢٠١٢-٢٠١٣. ورأت اللجنة على وجه الخصوص أن هذه خطوة سليمة تحسّن المسألة وتقيد المنظمة والدول الأعضاء. ووصف أعضاء اللجنة هذه الميزانية على أنها ميزانية انتقالية، ورأوا أن عملية إصلاح إجراءات الميزانية سوف تقترح في إطار برنامج الإصلاحات الأوسع للمنظمة. وساد شعور بأن الحاجة تقضي بمراجعة وتحسين إطار الإدارة القائمة على تحقيق النتائج في المنظمة. ولاحظت اللجنة أيضاً

أن الميزانية البرمجية ينبغي أن تكون في المقام الأول أداة للمساعدة عن تنفيذ الأولويات والأنشطة المتفق عليها، لا أن تكون أداة معبرة عن طموحات الحصول على أموال أكثر.

٥- وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء دورة الميزانية، فالميزانية تعرض على اللجان الإقليمية وعلى لجنة البرنامج والميزانية والإدارة، وعلى المجلس التنفيذي، ثم على الجمعية في نهاية المطاف. وإن كان من المعترف به أن هذه الدورة تضمن جولة تامة من المشاورات مع الدول الأعضاء، فينبغي أيضاً النظر في إصلاح مدة هذه الدورة من أجل تحسين فاعلية مشاركة الجهازين الرئيسيين فيها.

٦- ورأت اللجنة أن التقدم صوب وضع الميزانية على أساس واقعي يجعل المنظمة في حاجة إلى الاستعداد لزيادة التدخلات التي أثبتت أنها فعالة في المجالات ذات الأولوية. وفي هذا السياق رحب بعض أعضاء اللجنة بازدياد التركيز على الأغراض الاستراتيجية المرتبطة بالمربين الإنمائيين للألفية ٤ و ٥ وعلى النظم الصحية والأمراض غير السارية. وأعربت اللجنة عن ضرورة تدبير التمويل التام للغرض الاستراتيجي ٤، وعن الحاجة إلى مواصلة العمل من أجل تحسين مواءمة المساهمات الطوعية مع الميزانية، وتعزيز فائدة الميزانية البرمجية بوصفها وثيقة مراقبة. ولاحظت اللجنة كذلك الحاجة إلى المزيد من الوضوح ووضع مراحل أساسية لضمان حصول المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية على موارد كافية.

٧- وأحاطت اللجنة علماً بأن حوالي نصف المساهمات الطوعية يرد من كيانات أخرى غير الدول، وأن هذه المساهمات مشروطة دائماً بشروط مقيدة. وأقرت اللجنة بأن المناقشات الجارية حول برنامج إصلاح المنظمة وحول مستقبل تمويلها ينبغي أن تشمل كيفية تحسين المواءمة بين المساهمات الطوعية والأولويات البرمجية.

٨- وأيدت اللجنة بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق مكاسب الكفاءة والإصلاح الإداري.

٩- وقدمت الأمانة عرضاً عن مخاطر تقلب أسعار صرف القطع الأجنبي. ولاحظت أن إدارة معدلات الصرف تشكل نشاطاً معقداً، ورأت أن هبوط قيمة الدولار الأمريكي على الأجل الطويل يشكل صعوبة للمنظمة، وأن هذا الهبوط جاء نتيجة لارتفاع مستوى الإنفاق بالعملة الأخرى غير الدولار الأمريكي، ولاسيما الفرنك السويسري. ولاحظت الأمانة أن المقر الرئيسي يستأثر بنحو ٤٠٪ من تكاليف المنظمة.

١٠- أما على الأجل القصير فينبغي للمنظمة أن تضمن أن دخلها بالدولار الأمريكي كاف لتمويل نفقاتها بالعملة الأخرى غير الدولار الأمريكي. وأما على الأجل الطويل فإن الهدف هو تحقيق التوازن الهيكلي بين عائدات الإيرادات وعمليات النفقات.

١١- وفيما بين عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٩ أسفرت آلية التحوط عن حماية ما يصل إجمالاً إلى ٩٧ مليون دولار أمريكي بتكلفة إجمالية قدرها ٣٣ مليون دولار أمريكي. وفي الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١ لم يتم التحوط لأسعار الصرف في الميزانية، بسبب ارتفاع التكاليف. وكانت حركة العملات لمعظم عام ٢٠١٠ مؤاتية إذا قورنت بمعدلات الصرف التي حسبت الميزانية على أساسها. غير أن هبوطاً حاداً حدث في الآونة الماضية في قيمة الدولار الأمريكي مقابل الفرنك السويسري: ١٣٪ منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، الأمر الذي عاد بوقع سلبي على تكاليف عام ٢٠١١.

١٢- واقتُرحت الأمانة، بعد التشاور أيضاً حول هذا الموضوع مع لجنة الخبراء المستقلين الاستشارية في مجال المراقبة، اتباع الطرق الممكنة التالية لتفادي مخاطر أسعار الصرف في الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣:

(١) أخذ مبلغ يصل إلى ١٠ ملايين دولار أمريكي من الإيرادات المتفرقة واستخدامه في شراء بعض العملات المرنة على سبيل التحوط، مع مراعاة أحكام المادة ٤-٤ من اللائحة المالية؛

(٢) تحديد كمية الوقع الذي سينجم في الثنائية ٢٠١٢-٢٠١٣ عن تقلبات معدلات أسعار الصرف، وتقديم تقرير عنه إلى المجلس التنفيذي في عام ٢٠١٢؛

(٣) إدراج توصيات في برنامج الإصلاح الذي يعده المدير العام بتدابير طويلة الأجل لمعالجة الاختلال في هيكل العملات.

التوصية المقدمة إلى جمعية الصحة

١٣- توصي اللجنة بأن تراعي الجمعية التعليقات المسجلة أعلاه عند نظرها في الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨-٢٠١٣ والميزانية البرمجية المقترحة ٢٠١٢-٢٠١٣،

= = =